



الرقم ٥٦٩/١٣ ت/٥٦/٣  
التاريخ ٢٠٢٤/٥/٣  
المرفقات

الموضوع : يعاقب المتهم بما يحب شرعاً إذا ثبت تعاطيه للمواد المخدرة أو المأثرات العقلية، وفي تضييق المادة المفترضة فإنه يعاقب بما يحب شرعاً، وبطلي مقدم ما ورد في المادة (٥٦) من نظام مكافحة المخدرات والمأثرات العقلية.

## قرار و تعميم @decisioon

حفظه الله

### تعميم قضائي على كافة المحاكم

فضيلة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فيإشارة إلى تعميم الوزارة رقم ١٣/١٤٣٥/١١٤ ت/٥١٦٨ في ١٤٣٥/١١٤ هـ بشأن قرار المحكمة العليا بهيئتها العامة رقم (٢/م) في ١٤٣٤/٨/٢٩ هـ المتضمن تقرير مبدأ (أنه إذا لم يتم ضبط المادة المحظورة ولم يصدر تقرير مخبري من الجهة المختصة بثبوت إيجابيتها للمخدرات أو المؤثرات العقلية فيعاقب المتهم بما يراه الحاكم الشرعي ولا يستند في عقوبته لنظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٩/م) في ١٤٢٦/٧/٨).

فقد ورد للوزارة كتاب معالي رئيس المحكمة العليا رقم ٣٦/١٠٠٩٧٦٥ في ١٤٣٦/٣/١٦ المتضمن أن المحكمة العليا بهيئتها العامة قد قامت بدراسته موضوع متعاطي المخدرات الذي لم يضبط بحوزته على شيء من المواد المحظورة وإنما أقر بتعاطي المواد المحظورة وأصدرت بشأنه القرار رقم (١٨/م) في ١٤٣٦/٣/١٣ هـ (المرفق صورته) ونصه:

[ فإن الهيئة العامة للمحكمة العليا بناءً على الصلاحية الممنوحة لها بموجب نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم [٧٨] م/١٤٢٨/٩/١٩، وبناءً على ما وردنا من فضيلة الرئيس المساعد بالمحكمة الجزائية بمكة المكرمة بكتابه رقم (٣٦٣٦٨٦١) وتاريخ ١٤٣٦/١٢٤ هـ المتضمن الاستفسار عن شمول قرار المحكمة العليا رقم (٢/م) وتاريخ ١٤٣٤/٨/٢٩ هـ، لمتعاطي المخدرات الذي لم يضبط بحوزته على شيء من المواد المحظورة، وإنما أقر بتعاطي المواد المحظورة، وبعد الاطلاع على قرارنا السابق المشار إليه أعلاه، وبعد التأمل والدراسة، ولأن التعاطي من الأفعال الجرمية المنصوص عليها في المادة



الثالثة من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، لذلك فإن المحكمة العليا تقرر

ما يلي:

استثناءً من قرارنا رقم (٢) م/١٤٣٤/٨/٢٩، فإنه إذا ثبت تعاطي المتهم للمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، ولم تضبط المادة المحظورة فإنه يعاقب بما يجب شرعاً ويطبق

**قرار و تعميم**  
**@decisioon**

بحق ما ورد في المادة (٥٦) من النظام المذكور أعلاه [١].

لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماده موجبه. والله يحفظكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وزير العدل  
وليد بن محمد الصمعاني

التصنيف : المسكرات والمخدرات، القرارات الشرعية

صورة لـ :

« المجلس الأعلى للقضاء »

« مكتباً »

« فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية المكلف »

« فضيلة وكيل الوزارة لشؤون الحجز والتنفيذ المكلف »

« سعادة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية المكلف »

« إدارة الإعلام والنشر »

« المحكمة العليا »

« معالي وكيل الوزارة »

« فضيلة وكيل الوزارة لشؤون التوثيق »

« فضيلة وكيل الوزارة لشؤون التحكيم والمصالحة المكلف »

« السكرتارية الخاصة بمكتباً »

« الإدارة العامة للمستشارين »

« محاكم الاستئناف بالرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية والقصيم وعسير والجوف وتبوك وحائل والباحة »

« إدارة التعاميم مع الأساس »

القيد رقم (٣٦/١٠٠٩٧٦٥) في ٢٧/٣/١٤٣٦ هـ) الفالح

« فروع الوزارة لإبلاغ موجبه لاعتماده »

« مركز الوثائق مع المسودة »